سعياً لتنويع اقتصاداتها وكسب المزيد من الثقل العالمي

«بلومبيرغ»: دول خليجية تضخ عشرات المليارات من الدولارات في شركات أوروبية

من أهم الصفقات شراء شركة "بيور هيلث" المملوكة لصندوق أبوظبي السيادي واحدة من أكبر مشغلي المستشفيات في بريطانيا بقيمة 1.2 مليار دولار

"أفيليس" السعودية وافقت على شراء أعمال تمويل الطيران التابعة لشركة "ستاندرد تشارترد" مقابل 3.6 مليارات دولار

"وكالات" : أكدت وكالة "بلومبيرغ" أن دول الخليج ضخت عشرات المليارات من الدولارات في صفقات دولية، من خلال شركات مدعومة من الدولة، سعياً لتنويع اقتصاداتها وكسب المزيد من الثقل العالمي.

وأوضحت "بلومبيرغ" أنه بجانب مليارات الدولارات التي تضخ من صناديق الاستثمار السيادية، فقد شاركت الشركات التي تديرها حكومتا الإمارات والسعودية، والتي يحظى الكثير منها بدعم صناديق الثروة، في صفقات بقيمة 50 مليار دولار على الأقل هذا العام، في قطاعات متعددة مثل الاتصالات ومصادر الطاقة المتجددة وألعاب الفيديو.

وعلى الرغم من أن تلك الفورة في الاستثمار العالمي لدى الصناديق السيادية من المرجح أن تستمر، فمن المتوقع أيضا أن يتم تنفيذ المزيد من الصفقات الاستراتيجية عبر كبرى الشركات في المنطقة الغنية بمصادر الطاقة، مثل شركة "مصدر" للطاقة النظيفة في أبوظبي، ومجموعة "الإمارات للاتصالات"، وشركة "التعدين العربية" السعودية.

وأشارت الوكالة إلى صفقة شراء شركة "بيور هيلث"، المملوكة بحصة أغلبية لصندوق الثروة السيادي في أبوظبي، هذا الأسبوع، لواحدة من أكبر مشغلي المستشفيات المستقلة في المملكة المتحدة، في صفقة بقيمة 1.2 مليار دولار.

ووافقت شركة "أفيليس"، وهي شركة لتأجير الطائرات المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، على شراء أعمال تمويل الطيران التابعة لشركة "ستاندرد تشارترد" مقابل 3.6 مليارات دولار.

ويسلط ذلك التحول في عقد الصفقات الضوء على كيفية سعي دول الخليج لتحقيق طموحاتها الدولية الضخمة، من خلال إنشاء شركات عالمية كبرى، وسط فرص توسع محدودة في الداخل، كما أشارت "بلومبيرغ".

وتتوافق هذه الخطوات مع خطط أوسع لجذب الاستثمار والتكنولوجيا، فضلاً عن بناء صناعات وقدرات تصنيعية جديدة. وتحاكي هذه الاستراتيجية ما فعلته بلدان مثل كوريا الجنوبية، حيث أصبحت شركاتها، وفي مقدمتها شركة "سامسونغ" للإلكترونيات، من الأسماء المتواجدة في أغلب بلدان العالم.

ووفقًا لما نشرته "بلومبيرغ"، فقد أشار حمزة جيراش، الرئيس المشارك للخدمات المصرفية في الشرق الأوسط وإفريقيا في "سيتي غروب"، إلى أن الشركات في الشرق الأوسط، ولا سيما في السعودية والإمارات، تمكنت من الاستفادة من دعم الجهات الحكومية، للوصول إلى الخارج، والسعي لإبرام صفقات استحواذ، والتوسع في الأسواق المالية والاستشارية.

ووصف جيراش هذا الظهور للشركات التي تسعى للتوسع خارجياً، من خلال عمليات الاستحواذ، بأنه "أكبر تحول يشهده الشرق الأوسط في مجال الصفقات".

وخلال العام الماضي، تحول العديد من صناع الصفقات في العالم إلى صناديق الثروة السيادية الخليجية، التي تسيطر مجتمعة على ما لا يقل عن 3 تريليون دولار من الأصول، لتكون مصدرًا رئيسيًا للتمويل، في وقت تراجعت فيه مصادر التمويل الأخرى.

وارتفع معدل إبرام الصفقات في الشرق الأوسط بنسبة 39% العام الماضي، مدفوعاً بالصناديق السيادية والشركات التابعة لها في المنطقة، وفقاً لتقرير صادر عن شركة "بين أندكو"، في وقت شهد تراجعاً بنسبة 12% في نشاط الاندماج والاستحواذ العالمي.

وقالت "بلومبيرغ" إن المصرفيين في وول ستريت يقضون الآن المزيد من الوقت في بناء العلاقات مع بعض الشركات الكبرى في منطقة الخليج، بدلاً من تركيز كل جهودهم على صناديق الثروة.

وقامت العديد من هذه الشركات مؤخرًا بتعيين فرق إدارية جديدة، لديها خبرات واسعة في عقد الصفقات وعلاقات المستثمرين، بما يسمح لها باقتناص الفرص المتاحة في سوق الاستحواذات والاندماجات.

وحتى وقت قريب، كانت عمليات الاستحواذ التي قامت بها الصناديق السيادية في الشرق الأوسط تمنحها وضع الأقلية، بينما تسمح الصفقات التي تجريها الشركات المدعومة من الدولة حالياً بالحصول على حصص مسيطرة، واكتساب المزيد من النفوذ في الأعمال التجارية، من خلال مقاعد في مجلس الإدارة وحقوق التصويت.

وقالت "بلومبيرغ" إن "بعض الشركات، مثل أدنوك، تتعاون أيضاً مع شركاء دوليين لإنجاز الصفقات".

وأضافت الوكالة: "في أبوظبي، التي تدير حوالي 1.5 تريليون دولار من الثروات السيادية، من خلال صناديق مثل هيئة أبوظبي للاستثمار وشركة مبادلة للاستثمار، فإن التوسع الدولي مدفوع بطموح عائلة آل نهيان الحاكمة، وخاصة طحنون بن زايد آل نهيان".

وذكرت: "العرض الذي بحثه بنك أبوظبي الأول، والذي يرأسه طحنون بن زايد، لشراء بنك "ستاندرد تشارترد" البريطاني في وقت سابق من هذا العام، يسلط الضوء على حجم طموحات الشركات في المنطقة، والحكومات الغنية التي تدعمها".

واستكشفت الكيانات المرتبطة بطحنون بن زايد أيضا عطاءات محتملة لبنك الاستثمار الصغير "لازارد"، والذراع البريطانية لبنك "سيليكون فالي" بعد انهياره، ما يسلط الضوء، كما تقول الوكالة، على تطلعات أبوظبي للعب دور أكبر على الساحة المالية العالمية.وفي أبريل، تعاونت مبادلة مع شركة الذكاء الاصطناعي في أبوظبي G42، التي يسيطر عليها طحنون بن زايد، للاستحواذ على سلسلة عيادات غسيل الكلى الأوروبية التابعة لمجموعة Bridg–point Group Plc Diaverum. وكان الكيان أيضًا جزءًا من صفقة مع الملياردير المصرفي خايمي جيلينسكي للاستحواذ على أكبر شركة لتصنيع المواد الغذائية في كولومبيا، "غروبو نوتريسا".

بدورها، تتوسع الشركات المملوكة للدولة في السعودية في اقتناص الصفقات الخارجية، حيث أقدمت شركة الاتصالات السعودية في أبريل على أول ظهور في أوروبا، عندما وافقت على شراء محفظة أصول الأبراج من "يونايتد غروب" مقابل 1.22 مليار يورو.

كما سعت المملكة لاستغلال ثرواتها الهائلة في صناعة التعدين العالمية في يوليو، حيث وافق صندوق الاستثمارات العامة وشركة "معادن" على شراء حصة في وحدة المعادن الأساسية التابعة لشركة Vale SA.

ويقوم صندوق الاستثمارات العامة السعودي بتمويل الشركات، في وقت تتوسع فيه المملكة في قطاعات متنوعة، من الرياضة إلى السياحة، من خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ رفيعة المستوى وغير المعتادة.

واستخدم الصندوق شركة Savvy Gaming Group لإنفاق المليارات لشراء منظم بطولات الرياضات الإلكترونية ESL، وناشر الألعاب غير الرسمية "سكوبلي"، بالإضافة إلى حصة في شركة تطوير ألعاب الفيديو "امبريسر غروب".

صندوق أبوظبي السيادي اشترى واحدة من أكبر مشغلي المستشفيات في بريطانيا بقيمة 1.2 مليار دولار

جوتيريش أكد أن استئناف الاتفاق يجب أن يكون مستقرا ولا يواجه أزمة أو تعليقا

الأمم المتحدة: قدمنا «مقترحات متماسكة» لإحياء اتفاق حبوب البحر الأسود

انفراجة وشيكة تلوح في الأفق الحبوب.. مبادرة قطرية تركية لتخفيف أزمة الغذاء

خبراء: الدور القطري سيمنع بلا شك دخول العالم في أزمة اضطراب غذائية جديدة لأنها ستكون ضامنا مع أنقرة لهذه العملية

"وكالات" : أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أنه أرسل إلى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف "مجموعة من المقترحات المتماسكة" بهدف إحياء اتفاق يسمح بتصدير آمن للحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود.

وانسحبت روسيا من الاتفاق في يوليو، بعد عام من توسط الأمم المتحدة وتركيا فيه، واشتكت من عقوبات تعرقل صادراتها من المواد الغذائية والأسمدة ومن عدم وصول ما يكفي من الحبوب الأوكرانية إلى البلدان الأكثر احتياجا.

وتأتي رسالة جوتيريش قبل اجتماع بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان. وقال مصدران تركيان لرويترز إن الرئيسين سيجتمعان يوم الاثنين وإن بحث مسألة صادرات الحبوب عبر البحر الأسود سيكون له الأولوية في المناقشات.

كان الهدف من صفقة حبوب البحر الأسود هو مواجهة أزمة الغذاء العالمية التي قالت الأمم المتحدة إنها تفاقمت بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022. وروسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المصدرة للحبوب.

وقال جوتيريش للصحفيين "أعتقد أننا قدمنا اقتراحا يمكن أن يكون أساسا لإحياء (الاتفاق)، لكن هذا الإحياء يجب أن يكون مستقرا"، دون الخوض في تفاصيل الاقتراح.

أضاف "لا يمكن أن... تنتقل مبادرة البحر الأسود من أزمة إلى أخرى، ومن تعليق إلى تعليق. نحن بحاجة إلى أمر ناجح ويخدم مصلحة الجميع".

وقال دبلوماسي روسي لرويترز، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، "لا يوجد أي جديد نكشفه... (إنها فقط) تلخص أفكارا سابقة غير مجدية قدمتها الأمم المتحدة".

وقال لافروف في وقت سابق الخميس، بعد اجتماعه مع نظيره التركي هاكان فيدان في موسكو، إن روسيا لا ترى أي مؤشر على أنها ستحصل على الضمانات التي ستسمح لها باستئناف اتفاق توريد الحبوب عبر البحر الأسود.

وقالت روسيا إنه إذا تمت تلبية مطالب دعم صادراتها من الحبوب والأسمدة، فإنها ستفكر في إحياء الاتفاق. وأحد المطالب الرئيسية لموسكو هو إعادة ربط البنك الزراعي الروسي بنظام المدفوعات العالمي سويفت. وعزل الاتحاد الأوروبي روسيا عن هذا النظام في يونيو 2022.

وفي حين أن الصادرات الروسية من الغذاء والأسمدة غير خاضعة للعقوبات التي فرضها الغرب بعد الغزو، فإن موسكو تقول إن القيود على المدفوعات والخدمات اللوجستية والتأمين عرقلت الشحنات.

وقال جوتيريش "لدينا بعض الحلول الملموسة... تسمح بوصول أكثر فعالية للأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية بأسعار مناسبة... أعتقد أنه من خلال العمل بجدية، يمكننا التوصل إلى حل إيجابي للجميع".

من جهة أخرى تتكشف المفاوضات حالياً لإنجاح مبادرة قطرية – تركية تغطي بموجبها الدوحة ثمن كميات تصل إلى مليون طن من القمح تصل، عبر أنقرة، إلى البلدان الأكثر حاجة، بموازاة مساع روسية تركية لإحياء اتفاق إسطنبول لتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود.

ويتزايد التفاؤل حول احتمال التوصل إلى الاتفاق الجديد استناداً إلى عاملين أساسيين سيشكلان، على ما يبدو، جوهر الاتفاق المتوقع مع روسيا، وهما الإشراف التركي الذي يضمن وصول الصادرات إلى الدول الفقيرة، وتمويل قطري لهذه العملية، وذلك بعدما انتهى في يوليو/تموز الماضي العمل باتفاق حبوب البحر الأسود الذي كانت قد توسّطت أنقرة والأمم المتحدة في إبرامه عام 2022، نظراً لانسحاب روسيا منه.

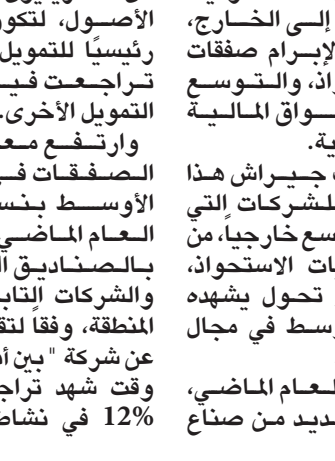
الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

وفي هذا الاتجاه، جاءت الأنباء التي نقلتها "رويترز" عن مصدرين تركيين، يوم الخميس، ومفادها أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيناقش الاتفاق البديل المحتمل لنقل صادرات الحبوب بأمان عبر البحر الأسود مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في منتجع سوتشي الروسي، غدا الاثنين.

وقبل أيام من لقاء أردوغان – بوتين، قال الكرملين، الخميس، إنه لا توجد نتائج محددة حتى الآن بشأن مقترح من موسكو لشحن الحبوب الروسية عبر تركيا إلى دول فقيرة بدعم مالي من قطر، وذلك بعدما ذكرت موسكو، يوم الأربعاء، أنها اقترحت الخطة كبديل للاتفاق السابق.

وتعليقاً على دور الدوحة في محاولة لحلحلة اتفاق الحبوب، قال الكاتب والإعلامي القطري جاسم فخرو لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، إن قطر ومن خلال قوتها الناعمة تسعى لحل أزمة عالمية ومعضلة غذائية، باتت تواجه العديد من الدول، خاصة الدول الفقيرة منها، بسبب نقص القمح وزيادة سعر الحبوب، جراء الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك بالشراكة مع حليفتها الاستراتيجية تركيا.

أضاف فخرو أن الدور القطري في هذا الشأن ليس مستغربا أبدا، وهو مطلوب بشدة في هذا الوقت، كما أنه يعد استثمارا اقتصاديا وماليا حميدا، سيخفف من حدة التوتر، خاصة داخل سوق الحبوب العالمي، ويساهم في إيجاد حلول لمعضلة باتت تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الدول.

من جانبه، عرض أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية الاقتصادية، رائد المصري، آثار انسحاب الكرملين من اتفاقية تصدير الحبوب والأسمدة عن طريق البحر الأسود من أوكرانيا، والذي توسّطت فيها الأمم المتحدة وتركيا، حيث انخفضت صادرات المواد الغذائية الأوكرانية الحيوية التي غذّت 400 مليون شخص في جميع أنحاء العالم قبل الحرب الروسية على أوكرانيا، ودخلت بلدان عديدة حالة طوارئ غذائية، وبدا واضحا أن الأعمال الإنسانية مرتبطة بالمصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وقال المصري إن عدم الرضا الروسي عن اتفاقية الحبوب والانسحاب منها، جاء استكمالاً لهجوم مضاد على أوكرانيا، إذ صعّدت موسكو هجماتها على البنى التحتية لميناء البحر الأسود الأوكراني والمرافق التي تستخدمها كبيف لتصدير الحبوب عبر نهر الدانوب، وذلك بعد ممانعة الغرب في إعادة ربط البنك الزراعي الروسي بنظام "سويفت" العالمي الذي تم قطعه، وهذا مطلب أساسي لموسكو في الاتفاقية، حيث اعتبر بوتين أنه لم تنفّذ أي من بنود الاتفاقية المتعلقة بمصالح روسيا، منها تصدير الأسمدة والأغذية، بعد أن ضمنت عبور السفن الأوكرانية المحملة بالحبوب بأمان، من دون وصول الحبوب والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية.

أضاف أن العالم دخل في أزمة غذائية بعد تعرُّض مساحات زراعية أوكرانية شاسعة للتلف والتدمير، وصار انخفاض إنتاج القمح الأوكراني مؤكداً، فهذه هي المرة الأولى التي تُستخدم فيها الحبوب للتأثير في التوازنات العسكرية، ما اعتبرته الأمم المتحدة أنه سيؤثر في حياة الملايين في المجتمعات الأكثر فقراً، ولهذا حذرت المنظمة الأممية من أن ملايين الأشخاص في العالم سيدفعون الثمن.

وفي معرض توصيفه للدور القطري وتأثيره على هذا الاتفاق، قال المصري "قد تستفيد تركيا ومعها الدول العربية والأفريقية المتأثرة بأزمة نقص الغذاء والحبوب من علاقة دولة قطر الجيدة مع أطراف الصراع، خاصة تركيا، نتيجة موقفها الحيادي الإيجابي في هذا الصراع، والدور القطري سيمنع بلا شك دخول العالم في أزمة اضطراب غذائية جديدة في عملية تمويل صفقات الحبوب، فهي ستكون ضامنا مع تركيا لهذه العملية".

أضاف قائلا: "في كل مرة كانت الدوحة تنجح في مبادراتها نتيجة القبول بدورها والثقة التامة التي راكمتها خلال عقود في سياساتها، ولكي تكتمل الصورة يستلزم ذلك الدخول الأممي على خط هذا التأمين ليكتسب الشرعية القانونية والدولية". وكانت روسيا قد رفضت، في 14 يوليو الماضي، تمديد اتفاق الحبوب، وربطت تمديده بشرط إزالة جميع العقبات أمام البنوك والمؤسسات المالية الروسية.

المركزي" الروسي يعلن دخول الروبل الرقمي حيز التطبيق

الروبل الروسي

أعلنت النائبة الأولى لرئيسة البنك المركزي الروسي، أولغا سكوروبوغاتوفا، أن 13 بنكا روسيا بدأت تنفيذ عمليات بالروبل الرقمي.

وقالت سكوروبوغاتوفا للصحافيين: "تلك البنوك الـ 13 بدأت بالفعل في تقديم خدمة لعملائها لفتح محفظة بالروبل الرقمي وإجراء العمليات، لقد أجرينا بالفعل آلاف العمليات والتحويلات، ولدينا بالفعل عمليات دفع في مؤسسات التجارة والخدمات بالروبل الرقمي".

وفي وقت سابق، وقع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مرسوما بشأن إطلاق الروبل الرقمي وإنشاء منصة إلكترونية بهذا الشأن، ونُشرت الوثيقة على البوابة الرسمية للمعلومات القانونية، وفقا لوكالة "تاس" الروسية.

ويشير المرسوم إلى أن الأمر يتعلق بإطلاق شكل إضافي للعملة الوطنية الروسية، والذي سيتم إصداره إلى جانب شكليها الحاليين، ويصبح للروبل الروسي ثلاثة أشكال: نقدي، وغير نقدي، ورقمي.